بنـــــاء دولـــــة أم بنـــــاء أمّـــــــة؟

د. نعمة العبادي

تزايد الاهتمام بسؤال (كيف نحكم؟)،بحيث أصبح جدلا شعبيا ونخبويا،وأخذت الإجابات عنه تأخذ طريقا نقديا يواجه الصورة المعاشة في واقعنا من نماذج حكم وأحيانا قليلة تمثل مفتاحا لرؤية تصحيحية تقبل بالواقع بالجملة ولكنها تختلف في التفاصيل وتطرح مسارات للتصحيح ونماذج من الحلول تراها من زاويتها الأسلم في إطار جواب سؤال :كيف نحكم؟

لا يوجد شعب بالعالم يتحدث عن السياسة والسياسيين والحكم وشؤونه والسلطة ومحاسنها ومساوئها أكثر من (عراقيي ما بعد نيسان ٢٠٠٣)، حتى صار الحديث والجدل السياسي عند البعض هواية أو تسلية أو الموضوع الذي يسد فراغات الوقت عندما تنتهي موضوعات النقاش محل الاهتمام.

رغم أن هذا الجدل لم يجر موجها في غالب الأحيان، إلا انه أثرى الوعي السياسي المجتمعي وخلق مزيدا من الشفافية والانكشاف، وأحيانا شكل عنصر ممانعة ولو بنسبة ما أمام الانحراف والفساد والزلل من قبل أهل السلطة وقوامها، إلا أن الجرة لا تسلم دائما فقد يكون مفتاحا لتدافع في الرؤية أو شرارة لتصعيد هنا أو هناك وقد يصل في الحالات السيئة إلى فتنة غير هينة الشرور.

مهما يقال عن هذا الجدل في صورته التلقائية يبقى حالة أو ظاهرة خارجة عن التوجيه الصارم وغير منظورة كأداة لنتاج نوعي في مجال البحث عن المخارج والحلول،إلا أن المشكلة الخطيرة أن يصبح هذا الموديل نسقا بحثيا أو نمطا نقاشيا في أروقة الدوائر التي ينبغي عليها أن تبحث بجد عن الحلول مما يعطي تصورا سلبيا عنها ويجعلها ليست أحسن حالا من نقاش الباحات والشوارع العامة والجدل في سيارات النقل العام ولا تكون ميزتها إلا في هيئة المتحدثين وترتيب المكان وجماليته.

أعتقد أن جملة كبيرة من الإشكاليات في فروع المعرفة المختلفة تبقى تدور في شرنقة مغلقة وحيرة من عدم الوصول إلى نهايات واضحة ونتائج مقبولة بسبب عدم قدرة الباحثين في حالاتها عن تلخيص تلك الإشكاليات في أسئلة حفرية معرفية تصوغ موضع العقدة بشكل يفتح المجال واسعا للبحث وتوليد المعرفة ،ولذلك يقال أن أهمية المفكر تكمن في قدرته على تصور الإشكاليات والعقد المعرفية والحاجات الواقعية وحتى الاحتمالات وتحويلها إلى أسئلة تلامس العمق وتغور بحثا عن الحقائق، وقد يجيب عنها بأجوبة خاطئة إلا أن فضيلته تبقى محفوظة في إثارته السؤال الصحيح الذي يوجه بوصلة النقاش.

انطلاقا من هذه المقدمة وفي إطار توجيه بوصلة البحث عن حلول للمشكلة العراقية في الأروقة المختصة ، تأتي هذه المناقشة التي قد تكون اقرب إلى الحقل المعرفي منه إلى الإجرائي، لذا أرى إننا ينبغي أن نفرغ من إجابة هذا السؤال: هل نحن في أزمة بناء دولة أم بناء امة؟

ربما يأتي الجواب إننا اليوم بصدد الحديث عن المجتمع التعددي ،وقبول التعددية شرط لازم لقبول الديمقراطية ،وان الحديث عن الأمة بمفهومها المتجانس ولى مع أنموذج الدولة القومية التي استهلكت أحزابها وحركاتها الشعوب بالدعوة إليه وإقحامها فيه دون أي جدوى، بل كان النموذج دولا محكومة بأنظمة قاهرة ترتكز على العسكر أو الأيدلوجيات الشمولية، وأنها بحجة مقولة الأمة الواحدة سحقت مكونات دولها وأجبرتها على الانصهار في قوالب ثقافية وفكرية واجتماعية وحتى دينية ضيقة وقسرية ،وكان ذلك سببا رئيسا لانفجار غير متناهي الأطراف لهذه الشعوب، لذا يغدو السؤال عن بناء الأمة ممنوعا في هذه الأيام بناء على هذا الفهم.

يستمر هذا الفهم في بيان ما هو المناسب للأوطان ذات التعددية العرقية والمذهبية والدينية والثقافية كالعراق ،بأن تكون دولة المواطنة هي الحل الناجع التي تعني أن تكون المواطنة هي منوط الحقوق والواجبات ،وان المواطنة فرد أوحد غير قابل للتعدد والتنوع ،وان التنوع لا يتقاطع مع المواطنة التي تعني إطارا أعلى للانتماء تحيط بالاختلافات وتنظمها وتستوعبها في صورة كلية يمتزج فيها الكل دون أن تكون ممثلة للون أو اتجاه محدد.

انطلاقا من هذا الفهم نغدو أمام استحقاق واضح وواحد هو بناء الدولة القائمة على المؤسسات والمرتكزة على المواطنة في مجال الحقوق والواجبات وهو ما جرى ويجري الحديث عنه يوميا في المحافل الشعبية والنخبوية منذ نيسان ٢٠٠٣،إلا أننا نتجه في هذه المقاربة إلى فهم آخر ورؤية مختلفة.

لا إشكال في أننا إذا استطعنا الوصول إلى مجتمع المواطنين وأصبحت قوانين الدولة العراقية وتشريعاتها وتطبيق هذه القوانين يقوم على أساس المواطنة (الواحدة الموحدة)، فان مشكلتنا انتهت وان حالنا صار بأحسن الأحوال ،إلا أن الواقع يشي بخلاف ذلك ، فما زلنا بين أزمة وأزمة نعيش أزمة أصعب من أختها على الرغم من تطور مشروع بناء الدولة خطوات كبيرة،فبالرغم عن كل ما يقال عن مؤسسات الدولة فإن الواقع يؤكد وضعا مؤسسيا لا بأس به بالقياس إلى حجم التحديات ،لكن ومع هذا الوضع تتفجر أزمات مختلفة التوصيفات لكن جوهرها يرجع إلى أزمة الثقة بين المكونات والأطياف السياسية وتشي بوضوح بالحاجة إلى بناء أمة ،أي تحدي بناء مجتمع.

قد يكون التحليل السابق بنظر البعض مازال في إطار العموميات رغم أنها من وجهة نظري في قلب الحدث، لذلك لنقترب أكثر إلى تطبيقاته الواقعية من خلال ملامسة الأزمة الحالية المتعلقة بنائبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

لابد من أن نضع الأزمة في سياقها الطبيعي ،فهي إفراز لطبيعة العلاقة المحتقنة والمشدودة بين دولة القانون والقائمة العراقية واللتين تعبران في جوهرهما بكل صراحة عن علاقة مشدودة ومتوترة بين المكونين (الشيعي) و(السني) ،مع القطع بأن القائمتين ليستا الممثل الوحيد عن كلا المكونين ولا هما اللسان الناطق باسمهما ولكن بقدر لا بأس به تعبران عن الموقف العام لكلا المكونين. ومن أجل ألا تختلط الأوراق أو يتم فهم التوصيف خطأ، فأنا لا أعني هنا أن قضية السيد الهاشمي والمطلك هما صراع مذهبي وليس وراءها أسباب جوهرية تتعلق بنوع القضيتين، وما أقصده هنا، أن فهم الأزمة وطريقة التعاطي معها وتعدد وجهات النظر بشأنها وقد يكون دوافع الفعل لأحد طرفي الأزمة أو كليهما ترجع قهرا إلى جذرها الراسخ في قلب الأزمات العراقية والمتمثل بأزمة الثقة بين المكونات وعدم اليقين النفسي بحق الشراكة المتساوية في السلطة والحكم.

لقد فشل السنّة طيلة ثمانين عاما أو أكثر في بناء الدولة ، فعلى الرغم من أشكالها المختلفة (ملكية وجمهورية) ،ومنطلقاتها المتعددة (استيراد من خارج الحدود،خلافة ملكية، انقلاب جمهوري، انقلاب على انقلاب)، وطبيعة الأشخاص الذين تسنموا سدة الحكم (ملوك ورؤساء)، واختلاف مناحي ولاءاتها إلى الخارج(تحت الرعاية البريطانية،صديق حميم للاتحاد السوفيتي،حليف خفي للغرب والولايات المتحدة)،فإنها كانت ضيقة المقاس ولم تستوعب أبناء الوطن ومكوناته الرئيسة مما حدا بالشيعة والكرد بالاحتفال بسقوطها ، وكيف لا يكون ذلك وهي تستكثر على مكون ضعيف مثل جماعة الشبك أن تصنفهم من المسلمين وقد صنفتهم في تعداد عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٤ من غير المسلمين، وعلى مثل هذا فقس.

إن سلوك السنّة درس بليغ لمن يأتي من بعدهم ،وأخشى أن يقع من يخلفهم بنفس الفخ الذي وقعوا فيه ،فيراهنوا على بناء الدولة دون الاهتمام ببناء الأمة ونعود إلى الدوامة السابقة حيث يضيع الجهد والوقت ولا ندري أيّاً من العراقيين تدور عليهم الدائرة ،ثم نحلم بوطن جديد من جديد.

لقد نفينا أن تكون هذه الأمة المراد بناؤها هي أمة المشروع القومي السيئ الصيت والأثر، وإنما حالة يصل عندها المجموع المختلف ببعض خصوصياته إلى يقين طوعي إنهم يملكون اهتمامات مشتركة وأخطارا وتحديات واحدة ومسؤوليات واحدة تؤهلهم للاجتماع في بقعة واحدة وتحت مظلة حكم واحد بحيث يتشاطرون الحقوق والواجبات على حد سواء ، وان اختلافاتهم في الخصوصية لا تعني خلافهم ، وإن خلافهم منطلقا ومنتهى يدور في فلك مصلحة المجموع وبناء حاضرهم ومستقبلهم، وهي حالة يعترف بها المختلفون بحق بعضهم على البعض بالحماية والمؤازرة والعيش الكريم وإنهم شركاء على حد سواء دون تمييز أو خصوصيات استعلائية.

إن أول ما ينبغي الانطلاق منه للسير في هذا الطريق (بناء الأمة)، معالجة إشكالية الذاكرة الرسمية والصيرورة إلى ذاكرة ايجابية جمعية اجتماعية لا تنكسر في انحناءات الماضي ولا تعيش النكسة مع هزائمه ، كما أنها لا تغفل ولا تستغفل عن حقائقه ووقائعه ، لكنها لا تمتصها مندمجة ، بل تعيد تمثيلها من خلال تفكيكها إلى عناصرها الأساس : (حقوق ، جزاءات).

إن الحديث عن بناء الأمة لا بد من أن يمر من بوابة الاعتراف من قبل الشيعة بأنهم مؤمنون بحق السنّة في العيش في هذا البلد كشركاء متساوين في الحقوق ،و لا بد للسنة من أن يقروا بطواعية ،أن الشيعة هم المكون الأكبر في البلد وأنهم لم ينالوا حقوقهم المشروعة طيلة الأزمان السابقة وان وطنيتهم لا خدشة فيها وأنهم أهل العراق وأصحابه وليس لأحد قيمومة في توزيع الهوية العراقية على هذا ومنعها من ذاك ،وكذلك لا بد لهم من أن يقروا طواعية ويعملوا عليه ، وهو أن النظام الجديد ليس انقلابا على سلطتهم أو ملكهم أو سلبا لحق مشروع لهم وإنما هو محاولة ايجابية وخطوة في الطريق الصحيح لاعتدال ميزان الحقوق وإنصاف المظلومين ، وإن شابته بعض النواقص ،فالحل في تصحيحها وتقويمها وليس بالدعوة إلى العودة إلى الوراء أو التباكي على الماضي البغيض أو بالعمل بالخفاء لإجهاض هذا الانجاز.

لا بد من أن تظهر كل الأطراف أن مشروعها الحقيقي في العراق وليس خارجه وان ضابط بوصلتها المصلحة العراقية وليس مصالح الغرباء ، وان العراقيين مهما كانت صفتهم أولى بجهد المسؤول الحكومي والسياسي العراقي ممن يعيشون خارج الحدود.

قد يتم تجاوز الأزمة الحالية بطريقة بوس اللحى أو تبادل الصفقات ،كما تم تمرير سابقاتها إلا أنه ليس الحل الصحيح ،فجذور التأزيم باقية وسوف تفجر ألف أزمة وأزمة ما لم يصار إلى مشروع بناء الأمة بالكيفية التي تحدثنا عنها.

المفكرون والمثقفون والنخب بمختلف تخصصاتها معنية ببناء الأمة قبل السياسيين، وأن خارطة طريق للحل جديدة لا بد من الصيرورة إليها وإلا سيبقى الدم العراقي مستباحا بين الفينة والأخرى.

هذا ما يؤدّي إلى التقسيم

محمد واني ★

لا أحد يعرف تماما إلى أين سيتجه العراق وكيف يواجه الأيام المقبلة الحبلى بالمفاجآت والتغيرات غير المتوقعة ، بخاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية منه نهائيا. هل سيبقى موحدا ضمن الوحدة الإدارية الحالية "الهشة" أم أن رياح التغيير الجارية في المنطقة ستطول قواعده الأساسية وتحيلها إلى كانتونات وأقاليم مستقلة وقد لاحت أولى بوادر ذلك في الآفاق باعلان بعض المحافظات التحول إلى أقاليم أم انه يخضع للهيمنة المباشرة لدول الجوار ويتبع سياستها كما هو حال التحالف الوطني الحاكم أم إن الأوضاع ستنفجر بوجه الكتل السياسية المتنازعة والمكونات العرقية والطائفية في صراع دموي لا يبقي ولا يذر؟

كل الدلائل تشير إلى أن العراق مقبل على أيام عصيبة ومستقبل غير واضح بالمرة قد ينتهي بحدوث أسوأ السيناريوهات في الساحة السياسية العراقية في أي لحظة وهو التقسيم. فالصراع الطائفي والعرقي قائم على قدم وساق وخاصة بعد قضية نائب الرئيس الجمهورية طارق الهاشمي واتهامه بأعمال إرهابية ومشاكل وقضايا عالقة ما زالت على أشدها تبحث عن حلول و سياسة المحاصصة والمصالح الحزبية والكتلوية الضيقة مازالت قائمة والفساد الإداري والسياسي مستشر في مؤسسات الدولة بشكل فظيع. وسط هذا البحر المتلاطم من الأزمات والمشاكل الكبيرة، وفي ظل انعدام الثقة بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، لا يمكن توقع أي خير لمستقبل العراق ولا حتى رؤية بصيص أمل في آخر النفق كما يقولون. حالة اللخبطة السياسية التي يعيشها العراق لا تحتاج إلى تصورات المحللين السياسيين ولا إلى توقعات المراقبين الاستراتيجيين أو إلى تنبؤات المنجّمين ليخبرونا بأن العراق مقبل على التفكك والتقسيم ، ليس لأن العراق مهيأ الآن أكثر من أي وقت مضى لهذا التغيير أو انه يدخل في صميم المشروع التقسيمي للشرق الأوسط الكبير الذي بشرت به أمريكا ، بل لأن طبيعة الجماعات العراقية المتنافرة تتجه إلى مثل هكذا نهاية. فالعراق منذ تأسيسه بداية القرن الماضي يعاني أشد المعاناة من المشكلة القومية والطائفية، وظلت هذه المشكلة تتفاقم وتتوسع دون أن تقوم الحكومات العراقية المتعاقبة بوضع حلول ناجعة لها ، بل بالعكس اعتادت أن تمارس القمع لإخفائها وإسكات أي صوت يدعو إلى معالجتها. ومع ذلك أطلت برأسها مرات وأكدت حضورها في مناسبات عدة ، مرة عندما اضطر الانجليز بسبب التنوع القومي والعرقي الموجود في العراق إلى اختيار رجل من الجزيرة العربية ليتولى شؤونه (فيصل الأول ١٩٢١)، ومرة عندما جلبت حكومة ياسين الهاشمي (١٩٣٥)آلاف البدو العرب من خارج العراق لإسكانهم في ضواحي مدينة كركوك في حملة تعريب واسعة للمناطق الكردية ، مما أدى إلى خلق أزمة أخرى عرقية أكثر حدة ، مازالت آثارها السلبية تحول دون الوصول إلى اتفاق. وبدل أن تعالج الحكومة المشكلة العرقية القائمة أصلا في هذه المدينة أضافت لها مشكلة جديدة . وهكذا كانت سياسة الحكومة العراقية مع أزمات أخرى، ثم تبعها بسنوات (١٩٥٩) حدوث مجزرة عرقية في نفس المدينة عرفت بمجزرة كركوك بين القوميات الثلاث المتصارعة العرب والكرد والتركمان، راحت فيها ضحايا كثيرة . ولم تكن الثورة الكردية المتواصلة على الحكومة المركزية إلا انعكاسا للحالة المتأزمة الدائمة التي عاش فيها العراق ولم يخرج منها لحد الآن ، وكذلك الجرائم العرقية والطائفية المتمثلة بالمقابر الجماعية التي اكتشفت في شمال البلاد وجنوبها وحملات الأنفال القمعية بحق الكرد والقصف الكيمياوي لمدنهم (١٩٨٨)، وهي في مجموعها تظهر جوانب شاخصة من الأزمة العرقية والطائفية "الخالدة" التي تضرب جذورها عميقا في المجتمع العراقي .

المشكلة لاتكمن في وجود الأزمة بحد ذاتها فهي قابلة للحل في أي لحظة ولكن المشكلة الكبيرة تكمن في الإصرار على عدم معالجتها والمضي قدما في وضع العراقيل أمام تقدمها في طريق الانفراج. فالحكومات العراقية المتعاقبة ومن ضمنها حكومة نوري المالكي الحالية لا تريد أن تحل الأزمات الخانقة، بل بالعكس تريد أن تتوسع فيها، وتؤدي بها إلى طرق مسدودة ، فلو كانت الحكومات العراقية جادة في حل المشاكل السياسية لأنهت أهم مشكلة واجهتها وهي المشكلة الكردية بالطرق السلمية ولما سمحت لها بأن تتطور لتصل إلى صراع دموي دام أكثر من نصف قرن ، وكذلك الحال مع المشاكل الأخرى السياسية التي يعانيها العراق .. و كنا نأمل من الحكومة الحالية التي تدعي الديمقراطية وتمثيل الجماهير أن تشمّر عن ساعديها لتعالج تلك المشاكل التي ورثتها من الأنظمة السابقة وتزيل بعضا من آثار سياستها الظالمة على الشعوب العراقية، على هدي من القانون والدستور، وتعيد إليها حياة الرخاء والسعادة التي حرمت منها طويلا و تعوضها عن سنوات الضياع والتهميش التي عاشتها في ظل السياسات القمعية المتعاقبة، ولكن شيئا من هذا لم يحدث، فما حدث أنها أثارت مشاكل جديدة وأدخلت قضايا حساسة خطيرة في المجتمع العراقي كالطائفية التي لم تكن موجودة من قبل، أو أنها كانت نائمة فأيقظتها واستعملتها كسلاح لمحاربة الخصوم السياسيين وأداة فعالة لعقد تحالفات ومعاهدات مع قوى إقليمية، بهدف تغيير الخارطة السياسية للمنطقة.

■ كاتب كردي

كاريكاتير

■ عادل صبري

كـــوكـــب لـلـســنّـــة وآخـــــر لـلـشـيـعـة!

ميسلون هادي

حسب موقع (CNN) الإخباري، أعلنت مجموعة من العلماء في وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" قبل أيام اكتشاف كوكبين جديدين بحجم الكرة الأرضية، أطلق عليهما اسم كيبلر٢٠ E وكيبلر ٢٠F. وقد أكد فريق كيبلر للفضاء الذي أنجز هذا الاكتشاف، أن الكوكبين قريبان جداً من شمسيهما، وبالتالي فإن درجات الحرارة تتراوح على سطحيهما بين ٨٠٠ و١٤٠٠ درجة مئوية، مما يجعلهما غير صالحين للعيش البشري. ولكن الفريق أكد في الوقت نفسه تمكن البشرية وللمرة الأولى من اكتشاف كواكب مشابهة للأرض في الكون تتوفر فيها السوائل ودرجات الحرارة المناسبة حيث أعلنت ناسا أوائل الشهر الماضي اكتشاف كوكب جديد يصلح "للعيش البشري"، تتوافر على سطحه كميات كبيرة من المياه، ويحمل اسم كيبلر٢٢ ب ويصل قطره إلى ضعفي قطر الأرض، ويبعد حوالي ٦٠٠ سنة ضوئية عنها، كما أن فترة دورانه أقصر من الأرض، فبدلاً من أن تكون السنة مساوية لـ(٣٦٥) يوماً، هي في ذلك الكوكب لا تزيد على ٢٩٠ يوماً.

ليس هذا فحسب، فقد أعلنت ناسا أيضاً عن اكتشاف نحو ٥٤ كوكباً يمكن أن تكون مناسبة للعيش، ولكن "كيبلر- ٢٢ ب" هو أول الكواكب التي يتم التأكيد على إمكانية العيش البشري عليها.

إذن حسب وكالة ناسا الفضائية هناك أكثر من خمسين كوكباً جديداً (بالباكيت) تحمل إمكانية العيش البشري عليها، وهذا الخبر الجديد يشجع العراقيين على اختيار كوكبين (مجكنمين) من تلك الكواكب الأربعة والخمسين وحجزهما للمستقبل بدون قروض أو دفع سرقفلية أو فوائد بنكية لأننا سنتبرع لوكالة ناسا بأن نجرب لهم هذين الكوكبين بدون مقابل خدمة للعلم والعلماء على أن يكون أحدهما للسُّنة والآخر للشيعة، وبشرط أن يكون توقيع العقد خالياً من الشروط الجزائية، وهذا ليس كثيراً على "أولاد الخايبة" بعد أن أثبت سياسيونا أنهم لا يستطيعون التخلي عن المجاهرة الطائفية والأحزاب الطائفية والمحاصصة الطائفية باعتبارها السبيل الوحيد إلى المسرحية التراجيدية الكوميدية المسماة بالعملية السياسية في العراق.

نعم.. يحق لنا أن نعلن تطوّعنا للقيام بهذه التجربة الخلاقة باعتبارنا أصحاب الحق في الهروب من البلد الذي يحتل المراتب الأولى في قوائم الفساد وسوء الخدمات. وبمساعدة كثافة التصويت وحملات الفيسبوك والتويتر وبرامج اليونسكو لاختيار عجائب الفضاء السبع، سننجح بإقناع علماء ناسا باختيارنا هذه التجربة عسى أن نجد فيها مكاناً بديلاً لأسوأ مدينة للعيش بين المدن حسب تقرير "ميرسر" الذي اعتبرته الحكومة مبالغاً فيه، باعتبار أن المصورين والصحفيين (المندسين) يبحثون عن كومة أزبال هنا وأخرى هناك ليصوروها.

وإذا ما أظهر العراقيون حماسة في التصويت مشابهة لما أظهروه في الانتخابات الانتحارية فتأكدوا أننا سنغادر قريباً إلى الكوكبين الجديدين ونحجز لنا موطئ قدم هناك باعتبارنا الشعب الأكثر استحقاقاً للمراتب المتقدمة في قائمة العجائب في العصر الحالي والمستقبلي. وإذا ما حالفنا الحظ فلربما نفوز بالمركز الأول في التنافس، وسيكون علينا أن نقطع ستمئة سنة ضوئية إلى الكوكبين الجديدين وتلك صعوبة يمكن التغلب عليها بلاصقة يابانية رقمية تجعل الوقت يمر بلمح البصر دون آثار جانبية. كما تلاحظون فإن أيام السنة في الكوكبين مختلفة عما هو موجود على كوكب الأرض، مما لن يدع مجالاً للشك في أن تكون هناك حاجة ملحّة لكي يصبح احترام الزمن أشد ضرورة من احترام الدستور الذي سيكتبه السكان حسب اعتبارات أخرى بعيدة عن أرض الرافدين وقريبة من الأسكيمو أو خط الاستواء أو اليابان أو الصين أو سيبريا.

ستصطحب كل طائفة معها قنواتها الفضائية وصحفها الطائفية وشعاراتها الطائفية وتغرق في كوكبها الجديد بنعيم الطائفة الواحدة التي لن تجد (طير البشر) مختلفاً معها لكي (تتناقر) أو تتقاتل معه فتعيش في كآبة شديدة ويصيبها الملل من صمت المدافع الأمريكية وخرس الفرق الكوميدية وكسل رسامي الكاركتير... ستختفي النكت من الموبايلات ومسرحيات الردح من نشرة الأخبار وتصبح جافة كنشارة الخشب.. سيكون الوضع سقيماً وبدون حراك فيلجأ أهل كل كوكب من الكوكبين إلى إطلاق الألعاب النارية في الهواء للتحرش بالكوكب الآخر، وإثارة العواصف الكونية من أجل خلق طريقة عاطفية للاتصال بالكوكب الآخر.. ويطالب الأزواج الذين انفطرت قلوبهم، بلمّ الشمل مع زوجاتهم على الكوكب الآخر وتنشأ قنصليات ومكاتب في علاوي الكوكب لمنح الفيزا أو اللجوء الإنساني.. وفي اللحظة المناسبة سيقوم الربيعان الفضائيان على وقع المطر وصوت الرعد وبرق العواصف ويثور السكان على هذه الحياة المملة والخالية من الاختلاف والتنوع.. ستعلو وجوههم علامات الاكتئاب الشديد من هذه المعاناة التي لم تخطر لهم على بال، وسيشعرون بالندم على هذه القطيعة التي جعلت حياتهم بلا طعم ولا نكهة، وهل هناك أكثر كآبة من أن تخلو حياتهم من ظهور السيد قاسم عطا ليصرح كل مرة على وقع الانفجارات المريعة بالقول: إن الوضع مسيطر عليه، أو إنه لم يحقق أهدافه المرجوة.. وليصدقني من يصدقني وليكّذبني من يكذبني!

لا يهم.. ستقوم الوحدة بين الكوكبين من جديد بلا شك لأن أحمد ومحمد وحسين وبشرى وعدوية، سيفتقدون هوسات قناة العراقية العشائرية واحتفالاتها الشعبية الرسمية التي يقرأ فيها الشعراء من أصدقاء الرئيس السابقين والحاليين، وسيفتقدون تصريحات البرلمانيات (الأوافي) عن حقوق المرأة في اختيار اللون الرمادي بدلاً من اللون الأسود ويشتاقون لمناكدة الشرقية والبغدادية والبابلية حول أقاليم زحل وعطارد ودرب التبانة ويهزهم الحنين لسماع تغريد الملا والآلوسي والدوري والأعرجي وعثمان في مسلسل (كل يوم هزي تمر يا نخلة).. وسيتذكرون الدباغ والموسوي والبياتي والريس والعسكري والشابندر، وهم يلعبون (طرة كتبة) مع الديموقراطية، ويرصدون ميزانية ضخمة لتأجير عربة فضائية تنقل لهم الأخطبوط الألماني الشهير ليفسّر لهم فقرات الدستور.

لم تبق مدرسة طينية في العراق ولا حفرة واحدة في شوارعها وأصبحت (وايرات) المولدات من الماضي السحيق، وليس لهم إلا أن يقولوا إن كل شيء على ما يرام والوضع مسيطر عليه و(فوق النخل فوق) وإن اللوم لا يقع على أمريكا ولا على الهنود الحمر ولكنه يقع على عمود علي حسين الكهربائي وشناشيل عدنان حسين المعلقة فوقه في الهواء وعالم سرمد الطائي الموجود تحته على الأرض .

ولحسن الحظ فإن الوحدة إن قامت بين الكوكبين هذه المرة، فسيكون أحمد ومحمد وحسين وبشرى وعدوية قد تعلموا الدرس البليغ وقرروا أن يصطحبوا لهم حكومة من المريخ في طريق عودتهم من الأرض مع قدور من التيفال (الزينة) لا يلتصق بها الطعام أثناء الطبخ السياسي.